رأي القدس

الظواهري ونصائحه لحركة «حماس»

■ تواجه حركة المقاومة الاسلامية «حماس» ضغوطا متصاعدة من الولايات المتحدة واسرائيل للتخلي عن طبيعتها الجهادية والانخراط بالكامل في عملية التسوية السياسية، ووصلت هذه الضغوط الى درجة التهديد بوقف المساعدات المالية لاي حكومة تشكلها بعد فوزها في الانتخابات التشريعية الاخيرة. وقيادتها لن تكون ممتنة للانتقادات التي وجهها اليها يوم السبت الماضي الدكتور ايمن الظواهري نائب رئيس تنظيم «القاعدة» في شريطه المصور الذي بثته قناة «الجزيرة».

الدكتور الظواهري ضرب على وتر حساس للغاية عندما طالب حركة «حماس» بمواصلة الكفاح المسلح ضد اسرائيل وعدم الجلوس على مقاعد المجلس التشريعي جنبا الى جنب مع مسؤولين فلسطينيين قال انهم «باعوا فلسطين» لليهود. فحركة «حماس» اكتسبت هذه الشعبية الهائلة في اوساط الشعب الفلسطيني لرفعها راية الجهاد، ورفضها لاتفاقات اوسلو، ومعارضتها الدخول في السلطة او مؤسسات منظمات التحرير الفلسطينية بسبب اعتراف هذه المؤسسات بالدولة العبرية، واسقاط خيار الكفاح المسلح واتخاذ نهج التفاوض كبديل للوصول الى الحقوق الفلسطينية.

ردود مسؤولي حركة «حماس» على دعوة الظواهري هذه جاءت متفاوتة، فبينما قال الدكتور الزهار رئيس كتلتها في المجلس التشريعي بان الحركة «وسطية» لا تتبع نهج التطرف، قال السيد محمد نزال المسؤول الاعلامي في الحركة «ان من حق الظواهري ان يعبر عن رأيه فهذا حقه، الحركة تحترم جميع الآراء، سواء كانت معها او ضدها».

هذه الردود ذات الطابع «الدبلوماسي» توحي بان حركة «حماس» فوجئت بمثل هذه «النصائح» من الرجل الثاني في تنظيم «القاعدة»، خاصة في مثل هذا الوقت الذي تحاول فيه تغيير صورتها «المتطرفة» واستبدالها بصورة اكثر اعتدالا، لنيل المزيد من الاعتراف العربي والدولي بها.

انتقادات الدكتور الظواهري هذه يجب النظر اليها من زاويتين اساسيتين، الاولى هي ما ذكره السيد محمود عباس رئيس السلطة حول وجود مؤشرات على تحركات لتنظيم «القاعدة» لاقامة قواعد له في الضفة وقطاع غزة، اما الثانية فتتعلق بوجود جناح عسكري داخل حركة «حماس» غير راض تماما عن التوجهات الجديدة للحركة التي تتسم بالتهدئة، والتفاوض على هدنة طويلة الامد مع الدولة العبرية.

وما زال من المبكر دراسة ردود الفعل الحقيقية على «نصائح» الدكتور الظواهري هذه، واعطاء رأي بشأنها، ولكن ما يمكن الجزم به هو ان تنظيم «القاعدة» يحاول فعلا ايجاد امتدادات له في الوسط الفلسطيني، وتجنيد بعض العناصر المتطرفة التي لا تؤمن بالحلول السياسية، وترى ان المقاومة هي الطريق الوحيد لتحرير فلسطين، ومثل هذه العناصر موجودة في فلسطين، مثلما هي موجودة في السعودية والعراق والاردن ومصر والجزائر وليبيا ومنطقة الخليج.

شريط الدكتور الظواهري اضاف صداعا جديدا لحركة «حماس» هي في غنى عنه خاصة في الوقت الراهن. ولكن من يدخل العملية السياسية عليه ان يتوقع مفاجآت عديدة، بعضها سار مثل زيارة موسكو، وبعضها محرج مثل هذا الشريط للرجل الثاني في تنظيم «القاعدة».

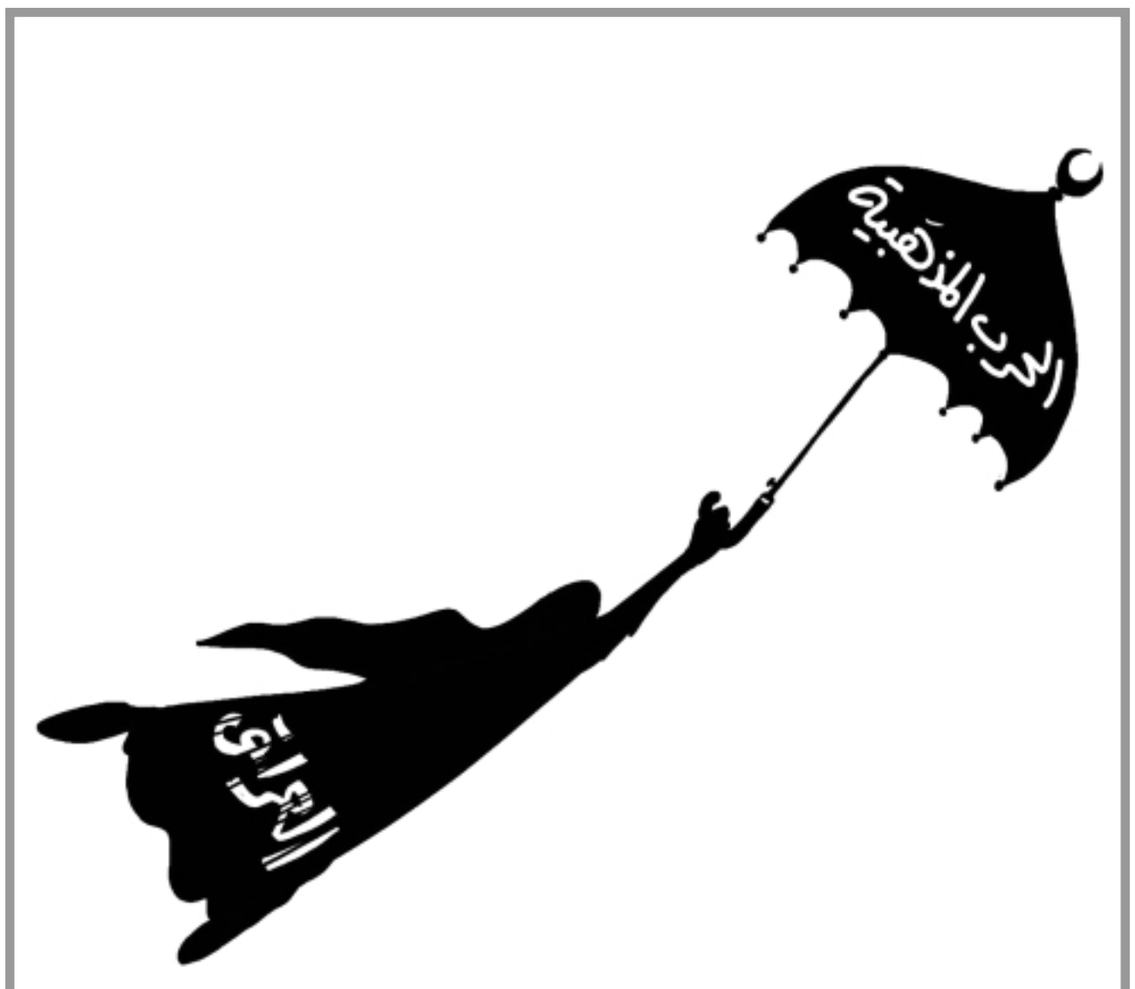

صراع حضارات أم صراع عصبيات قروسطية

من تطويف الأديان إلى «عنصرة» الطوائف والمذاهب

مطاع صفدي *

■ يدأب المشهد السياسي والاجتماعي العربي على تظهير المخفي من لا شعوره الجمعي، هنالك مسرحة متفاقمة ليس للطائفية وحدها، بل لما هو أخطر وأدهى، لما يمكن دعوته بعنصرة التطويف والتمذهب، ما يؤدي إلى تأحيد الذات ضداً على كل آخر. إذ تعمل العنصرة على إعادة إنتاج الروابط الدينية وحدها، كما لو كانت تحديداً شبه دموي عرقي، لنوع من البشر، لهم اختلافاتهم المطلقة عن بقية الفئات المتساكنة معهم سواء ضمن الدولة أو المجتمع الواحد، أو مجاورة لهم. وقد تصل المبالغات بإبراز الفوارق إلى حد إلغاء الوحدة الإنسانية ما بين الفئوية المؤكدة لتمايزاتها، المصطنعة أو المضخمة غالباً؛ وهي في الأساس فوارق ثانوية أقرب إلى التنوعات بين أطياف، منها إلى تناقضات حدية قاطعة.

وقد تأتي التدخلات السياسية من خارج أو داخل، لتحيي هذه الانتماءات الفئوية، وتوظفها كأسلحة جماهيرية ضد بعضها. فتتساقط الأهداف الجامعة والمشتركة، ويحجب الصراع الطائفي مختلف القضايا الحيوية الأخرى. وأهمها ولا شك تصحيح العلاقات المختلفة بين الحكام والمحكومين، وتعزيز مشاريع التنمية، والارتقاء بالدولة إلى مستوى تحديات العصر التي تعصف بها من كل جانب. فلقد ابتُليت حقبة النهضة الثانية بشتى أنواع الهزائم الاجتماعية والقومية، وليس العسكرية فحسب. لكن أشدها وأخطرها ستكون ولا شك هي هزيمة العقل العام، وعجزه المتكرر عن فرز أي سلطة معنوية أو حقوقية للوعي الموضوعي، والحداثوي بخاصة. بل إن موجات من الأفكار والمبادئ والقيم تستبدّ مرحلياً بالمخيال النخبوي نفسه، ولا تلبث أن تمحو بعضها، حتى لا تتبقى أية آثار لها، تراكم مؤونة تأسيسية لحالة من الوعي الريادي المستقر، والقادر بالتالي على قيادة حراك فكري اجتماعي، دافع للتغيير وحام لمنجزاته. لكن بدلاً من ذلك كان التراكم منوطاً فقط بحصائل الجدليات السلبية الناجمة عن نفايات أجيال من منظومات الأفكار والدوغمائيات المستحدثة، والرافعة دائماً لشعارات كليانية، لم يستطع أيٌّ منها أن يتجاوز بنيته اللفظوية، ويعكس له ثمة ظلاً ما على حياة الناس في بلادنا.

لا يتعلق الأمر بانتهاء الصراع الأيديولوجي الذي شغل أجيالاً متتابعة، إلى السقوط في شراك تسييس الدين بعد استهلاكه واستنفاد أفكاره (التقدمية)، بل لقد حدث سريعاً أن حل التدين نفسه مكان السياسة وأفكارها معاً. وفي هذه الحال لا يظل الدين هو عينه، إذ تنقلب تعاليمه إلى مجرد تسويغات دوغمائية، هدفُها تغطية ذات الصراعات القديمة حول السلطة بين من هم فيها ومعها، ومن هم ضدها. إلا أن تسييس الدين ينتهي بدوره إلى تمزيقه شيعاً وفرقاً ومذاهب، تتنافس جميعاً على من هم الأقرب أو الأبعد عن تمثل التعاليم والعمل بموجبها، التقيد بحرفية النص أو بتأويله. لكن التجربة العملية أثبتت على عجل أنه لا يمكن للتدين أن يلغي السياسة أو يحل محلها، وإلا فأنه ينقلب هو عينه إلى سياسة من نوع آخر. وربما قد تساعد على إضافة عنصر الأخلاقيات التي نأتْ عنها إبان حروب الأدلجات الشعارية، وتعزيز الانضباط داخل التنظيمات، وإثارة الروح النضالية، وشدها إلى مستوى الجهادية والتضحية الكلية بالذات لدى المنضوين، الذين يصيرون مقاتلين أو أشباههم، بدلاً من صنف (المناضلين) السابقين.

كذلك أثبتت التجربة أن التمزيق الطائفي والمذهبي ينعكس على التنظيمات التي تؤجج بدورها صراع الفرق والشيع فيما بينها، ويحل العدو الداخلي مكان الخارجي. وبذلك تكون عدة الحروب الأهلية قد تم تجهيزها كعوامل فاعلة، وكأدوات مقاتلة. ولا يتبقى إلا تضافر المناسبات الطارئة أو المصطنعة لإطلاق شرارات الاحتكاك، والشروع في دخول البلد أو المنطقة في أظلم فترة دموية من تاريخها الحديث. وهذه الحقبة المشؤومة لم تعد منتظرة فقط أن تأتي غداً أو بعد غد. إذ وقعت كل التمارين الأولية المهدة منذ اندلاع الحرب اللبنانية واستمرارها خمسة عشر عاماً. ثم قد يعيش لبنان مجدداً في عتبة استئنافها بأشرس ألف مرة من الواقعة الأولى. والعراق ينغمس يوماً بعد يوم في الاقتتال الأهلي المتصاعد الوتيرة والمنتشر كالنار في الهشيم. تلك هي مجزرة يومية لا تعلن بعد عن اسمها الحقيقي. أما بقية أقطار المشرق، وربما المغرب كذلك قريباً، فإنها تعيش في ضواحي البؤر اللاهبة من حولها؛ وقد أتخم أكثرها بأهم عوامل التفجيرات المذهبية أو أشباهها، بانتظار ساعة الصفر التي تخص توقيتها الذاتي وموعدها مع الكارثة المحتومة.

أتعس أشكال العصبيات التي كان ابن خلدون منظرها الأول في علم الاجتماع الإنساني عامة، هي تلك التي لم يتحدث عنها بعد، لغياب ظواهرها في عصره، بينما راحت تسيطر على مدنية القرن الواحد والعشرين للأسف، وهي العصبيات الملتحفة بالغيبيات. إنها أخطر من رابطة الدم المتمثلة في وحدة العشيرة والقرابة المباشرة وغير المباشرة، التي تحكمت بنشوء المجتمعات والدول طيلة التاريخ الانساني ما قبل العصر الصناعي. لكن العجيب وفي ذروة عصر التكنولوجيا، تتأجج فجأة عصبيات التدين والتمذهب. وتصبح أكبر دولة، أمريكا، أشبه بكنيسة كنائس التبشير كلها في العالم، وبناء على وعي إرادوي وتنظيم استراتيجي من نخبة عقولها. فالأمركة باتت مرادفة للتبشير. كأن الرسالة القصوى للعولمة هي إعادة تدين العالم، مع ذروة استثماره اقتصادياً، واستهلاكه بيئوياً، وتحشيده ضد بعضه في شتى صراعات العصبيات كلها.

ولا تزال ساحاتنا العربية والاسلامية هي الميادين المفضلة لنماذج التمارين الافتتاحية والتجارب الأولية لما تخترعه وتصنعه عبقرية ارادوية مصممة على عصرنة القروسطية وتشميلها الإنسانية اليوم والغد. إنها عدوانية منقطعة النظير، جعلت هدفها المركزي محاصرة المدنية وتجريدها من أعظم منجزاتها في الحرية والعدالة الحقيقية وانطلاق قوى التغيير والابداع بحسب إمكانات الشعوب، وخصائص هوياتها الثقافية.

لم يتبق ثمة من وسيلة لإحكام السيطرة الكاملة على ثروات العالم إلا بإحداث الانقلاب الأشمل على مدنيته. وليس ثمة من استراتيجية قادرة على بلوغ هذا الهدف إلا بحرمان العالم من مختلف الفرص العقلانية لإحلال سلام دائم، هو حلم الأحلام الإنسانية منذ فجرها. ويأتي حرمان العالم العربي والاسلامي خاصة من أبسط فرص هذا السلام الأهلي أولاً ما بين مكوناته الاجتماعية، هو المدخل للالتفاف على صحوة التنوير التي منع منها دائماً تحت وطأة استئناف التظليم بعد كل شرارة نور تلمع في آفاقه. والتظليم هذه المرة مقترن بفرز العصبيات البدائية تحت مختلف التسميات. وآخرها هي الأسماء الدينية بالرغم من موروثها. أما ما يكتب ويُفعل ويحرك تحت هذه الاسماء فليس سوى أضداد معانيها. فالانفصام ليس لغوياً فحسب بين العنوان والنص، لكنه حاصل أصلاً بين العقل والتاريخ قبل أن يقع بين العقل والواقع. بمعنى أنه لا يمكن لأي فكر استراتيجي مخادع أن يأتي بأسماء الماضي ليلبسها أفعال الحاضر. وبالتالي لا يمكن إدارة الواقع بعقلية اللاواقع.

الخيبة التي يعانيها أساتذة هذه الاستراتيجية الفاشلة وزعيمهم المهووس في البيت الأبيض، وبدءاً مما دعوه بنموذج الديمقراطية في العراق، لا تعني الاستغناء عن هذه الاستراتيجية، وتحديداً فيما يتعلق بمبادئها وأهدافها، لكنها قد تخضع للتغيير والتعديل في الطرق الموصلة ما بين هذه المبادئ والأهداف. وحتى عندما ينزاح الطاقم الحاكم اليوم مع انقضاء الرئاسة البوشية، فإن مؤسسة الحكم الأمريكية لن تأتي بغير هذا النهج الذي أمسى يعادل بقاء الأمركة في ذاتها، وليس بالنسبة للعالم. غير أن العالم بدوره يرفض نظرية صراع الحضارات. والنخب الثقافية والاجتماعية الواعية تتنادى من جميع أنحاء المعمورة، حتى من أمريكا، وأوروبا على الخصوص، وتعقد المؤتمرات والندوات كيما تعلن رفضها للمضمون الفعلي الذي تتحول إليه هذه النظرية الشيطانية. إذ أصبحت تعني صراع الأديان. تلك هي الأداة الأخبث لتعميم ثقافة القتل المجاني، وتجعلها عابرة للقارات، ولكل الحدود المادية والمعنوية داخل المجتمعات وما بينها.

إن تدين العصر والعالم. ليس مراده إحلال قيم وأخلاق الأديان الحقيقية، بل هو استعداء قبائل البشر ضد بعضها، وعلى مكوناتها الاجتماعية ومكتسبات نهضاتها في التنوير وحماية حقوق الإنسان بفضل وعيها وتقدمها الذاتي. لذلك ليس العرب والاسلام وحدهم هم طلائع المقاومة ضد الانقلاب الأمريكي الكوني، لكن كوارثهم ومآسيهم اليومية هي الثمن، وهي المنارة كذلك القاشعة لظلامة الوعي الإنساني الضائع. إنها تعطي كل يوم إشارات الإنذار لباقي البشرية كيما تعيد اصطفافها العقلاني ضد أخطر انقلابات في التاريخ الكوني على خلاصة هذا التاريخ وهي مدينته الموعودة والمغدورة.

* مفكر عربي مقيم في باريس

أية خيارات تملك المعارضة السورية للمستقبل القريب؟

ميشيل كيلو *

■ خلال الفترة التي صدر فيها إعلان دمشق، كانت أمريكا تعمل على إحداث اختراق في الداخل السوري، بحثا عن بديل للنظام الحالي. وقد شاع ذات مرة أنه صار لديها بديل من داخل السلطة، كما نقل على لسان باول، حين زار دمشق في أيار (مايو) من عام 2002، ليتقدم بمطالبه الشهيرة، التي تركزت على إنهاء دور نظامها الإقليمي المعروف.

كانت أمريكا تبحث عن بديل داخلي. بينما تحدثت معلومات واشنطن عن حالة خارجية يمكن أن تلعب في سورية الدور الذي لعبته الحالة الخارجية في العراق. لكنه، كان جليا كذلك أن محاولتها تصطدم بحدود ستحكم عليها بالفشل، ذلك أن أشخاص الحالة ورموزها ليسوا معروفين في سورية، كما أن مناصريهم في الخارج ليسوا من الكثرة بحيث يمكن اعتبارهم حالة ذات وزن وتأثير. ومع أن معلومات كثيرة راجت حول صلات أمريكية مع جماعة الإخوان المسلمين في لندن، من ضمن سعي واشنطن إلى تركيب البديل السوري المطلوب، الذي يستحسن أن يضم أخلاطا متنوعة من القوى والأشخاص، من داخل النظام وخارجه، فإن الجهد الأمريكي بدا متعثرا، وارتطم بحقيقة جوهرية هي أن جسم المعارضة السورية الرئيس ليس في الخارج بل هو داخل سورية، وأنه من أصول يغلب عليها طابع يساري وقومي لا ثقة له بأمريكا، وأنه انفرد بمقاومة نظام الاستبداد طيلة نيف وعشرين عاما، قدم خلالها تضحيات هائلة رغم التباين الشديد في موازين القوى بين النظام وبينه، وأنه لا يرى نفسه بدلالة أي خارج، ولا يريد أن يكون جزءا من خطط أية دولة أجنبية، ولا يعول في بناء البديل إلا على المجتمع السوري، الذي يوجه جميع قدراته وخططه إليه، ويحاول إحياءه وتعبئته على أسس سياسية ديمقراطية، مع ما في ذلك من صعوبات لا تخفى على أحد من المعارضين أو على حزب من أحزابهم.

كانت أمريكا تتلمس الأوضاع، علها تجد ثغرة تنفذ منها إلى الداخل السوري، الذي شهد تكوّن تشكيلات سياسية ومدنية مختلفة، ظنت أنه سيكون بينها من تستطيع مخاطبته وإقامة علاقات معه، على أمل أن يكون بوابتها إلى جسم المعارضة الرئيسي، الذي جسده التجمع الوطني الديمقراطي وحراك المجتمع المدني.

في هذه الأثناء، كانت المعارضة تعمل، من جانبها، على بلورة رؤية عملية تبدل العلاقات بين السلطة وبينها، وبينها وبين المجتمع، من شأنها تهدئة أجواء البلد من جهة، وسحب سلاح القمع من يد الحكم، ودفعه بأية وسيلة سلمية أو حوارية وأية فاعلية مجتمعية، إلى انتهاج سياسات إصلاح تكون وطنية بقدر ما تكون شاملة من جهة أخرى، على أن يليها قيام تحالف يضم سائر قوى الطيف السياسي والاجتماعي غير السلطوي، على أرضية الديمقراطية المشتركة ومن أجل قيام نظامها. لتحقيق الهدف الأخير، بدأت «لجان إحياء المجتمع المدني» سلسلة حوارات مع الأحزاب والجماعات السياسية الكردية، تمخضت بسرعة عن توافق هدفه حل المسألة الكردية باعتبارها جزءا من المسألة الديمقراطية، أي بالاعتراف بحقوق الأكراد الديمقراطية وحقوقهم الثقافية، التي تجعل منهم مواطنين في الدولة السورية وأندادا لغيرهم من مواطنيها، في كل ما يتعلق بحقوق المواطنة وواجباتها. ثم قامت بحملة لإعادة النظر في الموقف من جماعة الإخوان المسلمين، الذي تبناه النظام وفرضه على قطاعات واسعة من الشعب، تمهيدا لتأسيس علاقة ثابتة معها كقوة تتبنى الديمقراطية، على أن يقوم لأول مرة منذ 8 آذار (مارس) 1963 حلف يضم سائر القوى السياسية والمدنية غير الرسمية، يعمل، في ظروف الهجوم الخارجي والسقوط العربي الراهن، لمنع وقوع سورية في الفوضى أو تحت الاحتلال، ويحد من الآثار السلبية لسياسات النظام، التي تهدد أمن سورية وتماسكها الداخلي، وتزج بها في مواجهات خاسرة، بينما يتردى وضعها ويتداعى تحت وطأة الفساد وسوء الإدارة والقمع، الذي اشتد تدريجيا عقب مؤتمر البعث دون ما سبب، عقب فترة شهدت شيئا من الاسترخاء.

هل كانت المعارضة في سباق مع الزمن: مع النظام من جهة، ومع أمريكا الساعية إلى اختراق الداخل من جهة أخرى؟ أعتقد أنه ليس من المبالغة التأكيد على ذلك، لا سيما وأن المعارضة، التي كانت تعد لإعلان دمشق منذ عام ونيف، كانت قد قطعت شوطا طويلا في تحديد خياراتها، ومنها الامتناع عن الاستعانة بالخارج في صراعها مع النظام، والامتناع عن العنف، أصيلا كان أم مستعارا، داخليا أم خارجيا، وعن انتهاج سياسات تهدد أمن البلد الوطني والأمن القومي العربي، عبر تغليب التناقضات الداخلية، مع النظام، على التناقضات مع الخارج. هكذا، كان لإعلان دمشق، بما هو تعبير سياسي عن قيام تحالف المعارضة السياسية والمدنية، هدفين جوهريين: سلامة وأمن المجتمع والدولة، وإصلاح الوضع القائم وطنيا وديموقراطيا، على أن يفضي إصلاحه إلى تغيير شامل، بعد أن أكد التطور حتمية فشل تجارب الإصلاح الجزئي، التي قام بها النظام خلال السنوات الست الماضية، وتبين أنها طريق أخرى إلى التدهور والتداعي العام، وتاليا إلى كشف الوطن وإعداده للسقوط.

بمواقفه هذه، أغلق إعلان دمشق أبواب الداخل السوري أمام الخارج، وخاصة منه الأمريكي. هذه حقيقة لا ينكرها أحد، لكن النظام تجاهلها، لأن اعترافه بها سيضعف مواقفه وسيكشف المعنى غير الوطني لسياساته الأمنية، التي تستهدف المعارضة الوطنية وتمنع نشاطها، وسيفتح أعين الرأي العام على المدى الذي بلغه استهتار السلطة بالوحدة الوطنية، وفداحة سياساتها التي تضع مصالحها فوق مصالح الوطن، وتصر على تجاهل مطالب المعارضة بتغيير وطني/ ديمقراطي سلمي ومتوافق عليه، وقيامها الفعلي بإغلاق المجال الداخلي أمام الخارج في لحظة تخبط وضعف يمر بها النظام، علما بأن أولويات الإعلان، وفي مقدمها أولوية التناقض مع الخارج على التناقض مع النظام، هي التي حالت دون انخراطها في الألعاب والخطط الدولية تجاه المنطقة عامة وسورية خاصة، وهي التي جعلتها تتمسك بخطها، رغم ما تتعرض له من ضغوط سلطوية تستهدف تحجيمها، وشعبية تريد دفعها إلى مواجهة مع النظام، في شرط غير ملائم بالنسبة إليه، لا يترك له غير هوامش حركة محدودة، ويسلبه القدرة على شن عمليات قمع واسعة تستمر لفترة طويلة.

أذكر بهذه الحقيقة، لألفت الأنظار إلى المزايا التي ترتبت على موقف المعارضة الوطني وفوتها النظام على البلد، ولأبين أن سورية تدين بجزء كبير من حصانتها إلى إعلان دمشق، الذي قدم معنى للوطنية أرقى بكثير من معناها لدى السلطة، ورفض اتخاذ مواقف ترى الوطن وقضاياه بدلالة التناقض مع النظام، ووضع مصالح البلد والدولة العليا نصب عينيه، دون أن يسمح لضغوط السلطة والخارج بتشويشه أو ثنيه عن هدفه الرئيس: التغيير الوطني/ الديمقراطي، السلمي والتدرجي، الذي يستطيع وحده حماية الوطن وتخطي أوضاعه المأساوية الراهنة، الناجمة عن سياسات نظام فقده شرعيته ووظيفته، وتحول إلى أخطر مشكلة تواجه الوطن والمواطن.

بعد إعلان دمشق، كان من الضروري أن تبادر السلطة، لو كان الوطن بين أولوياتها، إلى فتح حوار وطني شامل مع القوى التي أصدرته، بما في ذلك جماعة الإخوان المسلمين والأحزاب الكردية، التي تلعب دورا مهما في التهدئة الداخلية، رغم امتناع النظام عن حل أية قضايا من قضايا المواطنين الكرد. لكن السلطة لم تبادر، وأقامت وضعا استند إلى ركيزتين خطيرتين: سياسة تتاجر بالوطن وتضع مصالح النظام فوق مصالحه، بل وترى مصالحه انطلاقا من مصالح أفراد ومراكز في النظام، وسياسة أخرى تتاجر بالإسلام وتحوله من دين إلى أداة سياسية، تهدد السلطة بها الداخل وتبتز الخارج.

هذا هو وضع سورية اليوم، التي تعيش سياستين: واحدة تتبناها المعارضة، تتسم بقدر كبير من المسؤولية والجدية، لا هدف لها غير إخراج البلد من مشكلاته وأزماته والحفاظ على وحدة شعبه وسلامة مجتمعه ودولته. وأخرى، رسمية، تتلاعب بكل شيء مقدس : من الوطن إلى الدين، مرورا بأمن ووحدة الشعب وسلامة الدولة.

ماذا يمكن أن يكون رد المعارضة على سياسات كهذه؟ وهل تستمر مواقفها من الخارج، التي يفيد النظام منها دون أن يقدم أي مقابل داخلي لها، مهما كان متواضعا ؟ وأية خيارات تملك المعارضة السورية للمستقبل القريب؟

* كاتب وسياسي من سورية

تركيا الإسلامية والاتحاد الأوروبي

د. عبدالله تركماني

■ يبدو أنّ الالتحاق التركي بالاتحاد الأوروبي، بالنسبة لحزب «العدالة والتنمية»، ليس هدفا اقتصاديا فحسب، بل هو أيضا نوع من السعي إلى حسم السؤال الثقافي ـ الحضاري الذي أرّق تركيا منذ عهد التنظيمات العثمانية في منتصف القرن التاسع عشر. الهدف هو تحقيق المعادلة: تركيا أوروبية بدون التنكر لتاريخها وهوية شعبها الدينية، وهو أيضا وسيلة للإصلاح الداخلي، فعبر الطريق الأوروبي ومعاييره يأمل قادة الحزب أن يصلوا إلى تحجيم المؤسسة العسكرية وإخراجها من الساحة السياسية، إضافة إلى توظيف المعايير الأوروبية في مجالي حقوق الإنسان وحقوق الأقليات لوضع نهاية لحرب الدولة التركية الحديثة على القومية الكردية. وبهذه الأهداف، فإنّ الوصول التركي إلى أوروبا هو أداة إصلاح وسلام داخلي، وليس فقط طريقا لتحقيق الرفاه الاقتصادي.

إنّ إجراءات التأهل للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي سينتج عنها مجتمع تركي أكثر ديموقراطية وحرية وعدالة وأقوى اقتصادا وأقل فسادا وأكثر أمنا، وستنتج عن التجربة خبرة ثرية، ليس للمجتمع التركي والحركة الإسلامية التركية فحسب، وإنما لحركة التجديد الإسلامي في العالم كله، وكذا السلام العالمي وجهود الحوار والتعايش بين الثقافتين الإسلامية والغربية.

ومن هنا، ينبغي على أوروبا أن تلعب دورا إيجابيا، فلا ترمي تركيا في هامشية الاختلاف المطلق بحجة أنها إسلامية. لا ينبغي حشرها في الزاوية والقول بأنها لا يمكن أن تصبح حضارية لأنها إسلامية ! فهذا الشرط تعجيزي ويعني في نهاية المطاف ما يلي: إننا لن نقبلكم حتى لو خرجتم من جلودكم!

لا ريب في أنّ الزمن العربي ـ الإسلامي غير الزمن الأوروبي، ولا ريب في أنّ هناك فجوة تاريخية تفصل بيننا وبينهم من حيث التقدم والتطور، ولكن لا يحق للغرب أن يطالبنا باللحاق بركب الحضارة، بتبني فلسفة حقوق الإنسان والمواطن، أو دولة الحق والقانون، أو تطبيق التسامح الديني، إذا كان لا يفعل شيئا من أجل مساعدتنا على الخروج من المأزق الذي نتخبط فيه.

فإذا ما تيسر انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي فإنها ستؤثر على كل العالم الإسلامي وبخاصة العربي، وسوف تدفعه باتجاه التحديث الفكري والسياسي، فما تفعله تركيا قد يقلده الآخرون عاجلا أو آجلا، وبخاصة إذا ما نجح في إخراجها من الفقر، وتعثر التنمية، والتطرف الديني.

إنّ الاتحاد الأوروبي سيستفيد من دخول تركيا ليس بأقل مما ستستفيده تركيا من انخراطها فيه، كما سيستفيد أيضا من انخراط أقطار آسيوية وأفريقية وعربية ومغاربية في شراكات معه، ففي عهد العولمة الاقتصادية ستنشأ سوق أوروبية كبرى للتبادل تستفيد منها جميع الأطراف وسيتنافس في التعامل معها العاملون الاقتصاديون من سائر القارات.

وبالنسبة لأوروبا، فإن تركيا تعتبر دولة مركزية فيما يتعلق بالاستراتيجية الأمنية الأوروبية، ظهرت أهميتها خلال الحرب الباردة. وبعد انتهاء الحرب الباردة تعززت مكانتها في أعقاب بعض القضايا الأمنية في آسيا الوسطى والبلقان، لذلك تشكل المصالح الأمنية العنصر الحاكم لخيار تركيا الأوروبي. بالإضافة إلى ذلك تمثل تركيا البوابة الشرقية لأوروبا التي تتحكم في تدفق المهاجرين غير الشرعيين من أقطار عديدة تقع إلى جهة الشرق من القارة الأوروبية، وبالتالي فإن إبقاء العلاقات الحسنة بين أنقرة وأوروبا يعتبر أمرا لا مفر منه بالنسبة للأخيرة.

القدس العربي
يومية سياسية مستقلة
تطبع في لندن ونيويورك وفرانكفورت وتوزع في جميع انحاء العالم
الاشتراكات:
الاشتراك السنوي 450 جنيها استرلينيا في عموم بريطانيا و 750 دولارا امريكيا للوطن العربي وخارج بريطانيا بما في ذلك اجور البريد.

الناشر:
مؤسسة القدس العربي للنشر والاعلان

رئيس التحرير:
عبد الباري عطوان

المقر الرئيسي (لندن): 164/166 كنج ستريت، همرسميث، لندن دبليو 6 او كيو يو
هاتف: 8008 741 ـ 0208 (6 خطوط) ـ
فاكس: 8902 741 ـ 0208 أو 7637 748 ـ 0208
مكتب القاهرة: 43 أ شارع قصر النيل ـ الدور الاول ـ شقة رقم (2). هاتف/فاكس: 3901523(202)
مكتب المغرب: 80 شارع فال ولد عمير شقة 7 الطابق الرابع ـ الرباط. هاتف/ فاكس: 770594(212 37)
مكتب عمان: شارع الصحافة مجمع البداد التجاري الطابق الرابع.
هاتف: 5337920 فاكس: 5337928 (9626)
مكتب باريس: هاتف ـ فاكس: 57364 420 (331)

Al-Quds Al-Arabi
daily Independent News Paper
Published In London, New York and Frankfurt by Al Quds Al- Arabi Publishing LTD
Circulated in Europe, Middle East, North Africa and North America.
Editor In Chief
ABDEL BARRI ATWAN

Head Office (London): 164-166 King Street, Hammersmith, London W6 0QU England
Tel: 0208-741 8008 (6 Lines) Fax: 0208-741 8902 / 748 7637
email: alquds@alquds.co.uk * Internet: www.alquds.co.uk
Cairo Office: 43 a Kasser Al Neel St, First Floor, Flat No (2).
Tel/Fax: (202) 3901523
Morocco Office: 80 Fal Ould Omeir Str. Flat No.7 - Rabat - Morocco
Tel/Fax: (212 37) 770594
Amman Office: Al Sahafa St. Badad Business Complex.
Tel: (9626) 5337920 Fax: 5337928
Paris Office: Tel / Fax: (331) 420 57364